

جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية

د/ بودري شريف*

مخبر العمولة واقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

This study aims to clarify the reasons behind the policy of the devaluation of the Algerian dinar implemented by the Algerian government. Such policy which rises after the reduction of the revenues and the depletion of exchange reserves due to declining prices of hydrocarbons since mid-2014. The study of the feasibility of the reduction policy in Algeria considered as one of the most important ready solutions to face temporary imbalances in the balance of payments of countries. Under the availability of a set of conditions necessary for its success. This study attempts to underline the risks of reduction policy on the Algerian economy and it suggests some most effective solutions on both terms the medium and long one.

Key words: Policy of the devaluation of the Algerian dinar, Exchange rate system, The Oil crisis, Exports and Imports.

مقدمة:

بعد الطفرة النفطية التي عرفت أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثانية والتي استمرت لأكثر من عقد من الزمن، انهارت الأسعار بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014، ليصل إلى حدود 30 دولارا مطلع العام 2016. ولقد كان لهذه الصدمة المعاكسة تداعيات وخيمة على اقتصاديات البلدان

* أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل:

boudri.chrif@yahoo.fr

المصدرة للنفط بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، الأمر الذي جعل حكومة هذه الأخيرة تتخبط بين تضخيم الإيرادات النفطية بالعملية المحلية من جهة، والتقليل من الواردات من جهة أخرى، وذلك من خلال اللجوء إلى سياسة تخفيض الدينار الجزائري.

السؤال الرئيسي: مما سبق، يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي الأسباب الكامنة وراء تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وما جدوى هذه السياسة في مواجهة تداعيات الصدمة النفطية؟

الأسئلة الفرعية: يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب وأهداف سياسة تخفيض قيم العملات الوطنية؟
- لماذا عمدت الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري؟
- هل تحققت الأهداف المسطرة لسياسة التخفيض المتعمد للدينار الجزائري؟
- ما هي الحلول الأكثر نجاعة من سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري؟

الفرضيات: كإجابة أولية على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- الهدف من سياسة تخفيض العملات الوطنية هو تشجيع الصادرات.
- عمدت الجزائر إلى تخفيض الدينار الجزائري لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات.
- يعتبر التنويع الاقتصادي من الحلول الأكثر نجاعة من سياسة تخفيض الدينار الجزائري.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كون سياسة تخفيض قيمة العملة أداة مهمة لمعالجة اختلالات موازين مدفوعات الدول، وذلك من خلال العمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وبالتالي التقليل من حدة الأزمات الاقتصادية، غير أنه ذلك يتطلب شروطاً أساسية، كما يمكن أن ينجم عن هذه السياسة مخاطر مالية كبيرة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح الأسباب التي دفعت الجزائر إلى القيام بعدة تخفيضات للدينار منذ الاستقلال؛
- توضيح مدى جدوى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري؛
- اقتراح بعض التدابير والحلول الأكثر نجاعة من سياسة تخفيض الدينار الجزائري.

المنهج المتبع: محاولة منا للإجابة على الأسئلة التي قمنا بطرحها، فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي الذي يساعدنا على وصف وتحليل وتقييم أداء الدينار الجزائري ولماذا قامت الجزائر بتخفيضه، ومن ثم ربط الأسباب بالنتائج.

حدود الدراسة: سنركز في دراستنا هذه على الفترة التي تلت انهيار أسعار النفط الأخيرة، والتي قامت الجزائر في مقابلها بإحداث تخفيضات متتالية للدينار الجزائري، أي منذ منتصف 2014 إلى غاية منتصف عام 2016.

أقسام الدراسة: لتحليل أوسع وأدق، فقد قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تطور الدينار ونظام الصرف في الجزائر وتقييم أدائه؛

المحور الثاني: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية؛

المحور الثالث: جدوى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والحلول البديلة.

المحور الأول: تطور الدينار ونظام الصرف في الجزائر وتقييم أدائه

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف الموعوم المدار. وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية، تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقات الدالية بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية وحالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج... إلخ.

أولا: نشأة وتطور الدينار الجزائري ونظام الصرف منذ الاستقلال

1. نشأة وتطور الدينار الجزائري:

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلد عملتها الوطنية بعد، حيث بقيت تستخدم عملتين هما: الفرنك الفرنسي الأصلي والفرنك الفرنسي الجزائري، اللتين كانتا تُتداولان في عهد الاحتلال الفرنسي. ثم أنشأت الجزائر بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962، وتم تعيين السيد "صغير مصطفى" كأول محافظ لهذا البنك¹. وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها "الفرنك الجزائري" قابلا للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي².

وقد تم تشكيل لجنة مكونة من مجموعة إدارات جزائرية على مستوى البنك المركزي، أوكلت لها مهمة إنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر. وبحلول تاريخ 10 أبريل 1964، تم الإعلان رسميا عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة والتي تم تسميتها "الدينار الجزائري"³ لتحل محل "الفرنك الجزائري"، وذلك بمقتضى القانون رقم 111/64⁴.

وقد شهد سعر صرف الدينار منذ مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عمليتي الدولار والأورو، بين الانخفاض تارة والتحسين الطفيف تارة أخرى، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض ولكن بنسب ضعيفة. ولكن منذ أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 105 دج و117 دج على الترتيب، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات، التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين عامي 2000 و2013 بمعدل نمو بلغ حوالي 590 بالمائة⁵. فمنذ العام 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج لكل دولار ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 2016/05/22، أي بمعدل انخفاض بلغ 36.78 بالمائة.

جدول رقم (01): تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو وأسعار النفط خلال الفترة (2001-2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدينار مقابل الدولار	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56
الدينار مقابل الأورو	69.20	75.35	87.46	89.64	91.30	91.24	94.99	94.86
سعر البترول*	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	99.97
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الدينار مقابل الدولار	72.40	74.40	72.85	75.55	79.38	80.56	102.93	110.19
الدينار مقابل الأورو	101.29	99.19	102.20	102.16	105.43	106.90	114.56	123.65
سعر البترول*	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	58.2	49.25

* (دولار للبرميل)

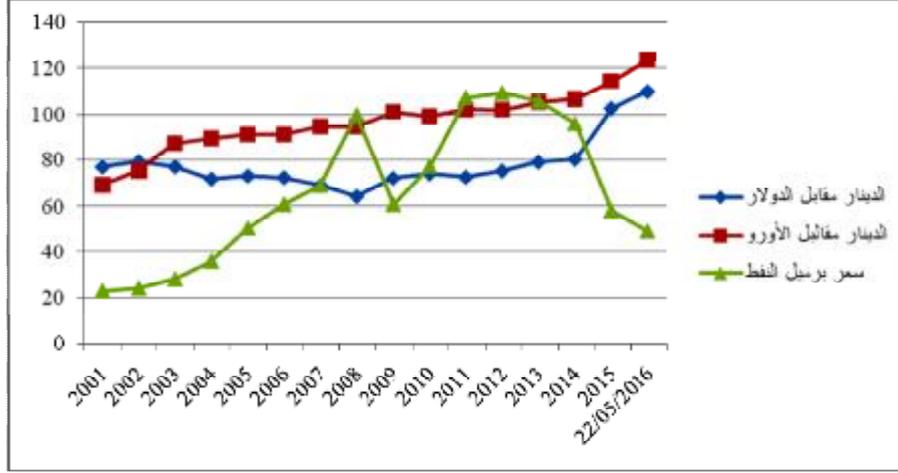
المصدر: بنك الجزائر، بتصرف؛

* - إحصائيات 2016 من موقع "أسعار العملات والدولار"، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، على الرابط:

<http://www.dollarpricetoday.com/algeria/>

الملاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الدينار الجزائري منذ العام 2014، أي أنه كلما انخفض سعر برميل النفط، كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة الدينار، في محاولة من قبل الحكومة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط (متوسط السنة)



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

أما في السوق السوداء، فقد تماوت قيمة الدينار بشكل كبير مقارنة بالسعر الرسمي مقابل أهم العملات الأجنبية، حيث بلغ سعر صرف الدينار 181,50 دج لكل واحد أورو في 07 جويلية من عام 2016، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): سعر أهم العملات الأجنبية في السوق السوداء مقابل الدينار الجزائري

العملة	الرمز	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	EUR	181,50	180,00
الدولار الأمريكى	USD	164,00	163,00
الجنيه الإسترليني	GBP	212,00	210,00
الدولار الكندي	CAD	125,00	124,00
الدينار التونسي	TND	78,00	76,00
الليرة التركية	TRY	55,00	53,00
الدرهم الإماراتي	AED	44,00	42,00
الريال السعودي	SAR	43,00	42,00
اليوان الصيني	CNY	24,00	22,00

المصدر: موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، آخر تحديث: 07 جويلية 2016، على الموقع

الإلكتروني: <http://iqtissad.blogspot.com/p/oil-price.html>

2. تطور نظام الصرف في الجزائر:

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث عرف خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائِم. بعد استقلالها عام 1962، طبقت الجزائر نظام الربط الثابت للدينار إلى عملة واحدة (الفرنك الفرنسي)، ثم تحولت منذ عام 1974 إلى الربط الثابت بسلة من العملات. لكنها تخلت عن هذا الربط منذ أكتوبر 1994 وتحولت نحو التعويم الموجه للدينار، وهو شكل من أشكال الربط الرخو⁶، مع إبقاء الضوابط على حركة رأس المال (الرقابة على الصرف)⁷. إن ما يميز نظام الصرف السابق أنه لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع (خفي) بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائِم مدار⁸. فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف، غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته. ذلك أن الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم⁹، وأن السلطات النقدية تقوم بتصريح إتباع نظام الصرف العائِم المدار، لكنه في الحقيقة هو أقرب لنظام الربط منه من نظام التعويم. والذي دفع بنك الجزائر إلى مثل هذه التصريحات هي الضغوط المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من سنة 1994 في إطار ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي.

ثانياً: تقييم أداء الدينار الجزائري

يتم تقييم أداء أي عملة ما بمدى محافظتها على قيمتها الداخلية والخارجية عبر الزمن، وعليه يمكن تقييم أداء الدينار الجزائري وفق هاتين القيمتين كما يلي:

1. القيمة الداخلية للدينار الجزائري:

وهي عبارة عن قوتها الشرائية المحلية من مختلف السلع والخدمات، وهنا تكون هذه القيمة عرضة للتضخم. فهناك علاقة عكسية بين هذه القيمة والمستوى العام للأسعار (معدل التضخم). فكلما ارتفعت الأسعار كلما تدهورت القيمة الداخلية للعملة، أي أصبحت تشتري سلع وخدمات أقل مما كانت عليه سابقا، والعكس صحيح. ويقاس التضخم عموما بمؤشر أسعار المستهلكين (IPC) الذي يعطي فكرة عن تكلفة المعيشة في بلد ما، و بملاحظة التطور الحاصل في هذا المؤشر في الجزائر، يتضح ارتفاعه بشكل كبير، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية في الجزائر (1990-2015)

المادة	الوحدة	1990	1991	1995	1996	2015
الخبز	رغيف	1	1.5	6	7	10
الدقيق	كيلو غرام	2	4.5	20	36	70
زيت الطهي	لتر	4	16	50	75	120
الحليب	لتر	1.5	4	10	15	25
العدس	كيلو غرام	7	15	70	120	180

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات؛ بتصرف.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن القيمة الداخلية للدينار (قدرته الشرائية) قد تضررت بشكل كبير وتراجعت بفعل التضخم المتفشي عبر الزمن.

2. القيمة الخارجية للدينار الجزائري:

وتقاس هذه القيمة مقارنة بباقي العملات الأجنبية، ويعبر عنها بسعر الصرف، أي عدد الوحدات الواجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وبملاحظة التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية (أنظر الجدول رقم (01))، يلاحظ التدهور الكبير لقيمة الدينار الخارجية سواء على مستوى السوق الرسمي أو السوق السوداء. فعلى سبيل المثال فقد انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي من 4.93 دج لكل دولار أمريكي عند إنشاء الدينار عام 1964 ليبلغ 110.19 دج لكل دولار في 22 ماي 2016. لذلك، فقد خسر الدينار من قيمته مقابل الدولار خلال ما يقارب 51 عاماً ما مقداره 2235 بالمائة.

المحور الثاني: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية

سياسة تخفيض العملة هي وسيلة متعمدة، تستخدمها البلدان لمعالجة ظرف اقتصادي سيئ يتميز بتدهور قدرتها التنافسية وعجز ميزان مدفوعاتها. فعن طريق تخفيض قيمة العملة يصبح من السهل خفض الأسعار ببساطة بما يساعد في تحسن التنافسية السعرية للصادرات، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها، وبالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها، ومن ثم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه؛ غير أن هذه السياسة تتطلب عدة شروط لنجاحها.

أولاً: أسباب وأهداف سياسة تخفيض قيم العملات الوطنية

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قراراً تتخذه السلطات النقدية، مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية، فالدول تقوم بتغيير قيم عملاتها الوطنية بحيث يصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق¹⁰.

وهناك أسباب عديدة تدعو الدول إلى تخفيض قيم عملاتها، يمكن حصرها فيما يلي:

1. يعتبر التخفيض أداة مهمة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، ففي حالة وجود هذا العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات - من وجهة نظر الأجانب - وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى الميزان التجاري¹¹. ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية، تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية¹²؛
2. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي، ما دام هناك تكافؤ في الأسعار، وبالتالي تعرض العملات الأجنبية إلى السوق الرسمي بدلا من السوق الموازي، وهذا ما يحد من المضاربة في العملات؛

3. الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؛
4. الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات، بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات، مما يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتاج المحلي؛
5. زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجها في الأسواق الخارجية؛
6. زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض لعملته؛
7. التخفيف من مشكل البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

غير أن سياسة تخفيض العملة، تكون ناجحة في البلدان ذات الاقتصاد المتنوع حيث تكون الصادرات حساسة لأية تغيرات في سعر الصرف، والتي تحوي على الشروط التالية¹³:

- مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- مرونة الطلب الداخلي والخارجي على السلع المستوردة والمصدرة على حد سواء؛

- أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛
- أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

ثانياً: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتباراً بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك للأسباب التالية:

1. سماح السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31 بالمائة مقابل سلة الربط؛ تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991.
2. التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر. وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد.
3. النمو المفرط للواردات في الجزائر (58.58 مليار دولار عام 2014) والذي يعتبر عائقاً أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته¹⁴.

جدول رقم (04): تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063	691

د. شريف بودري

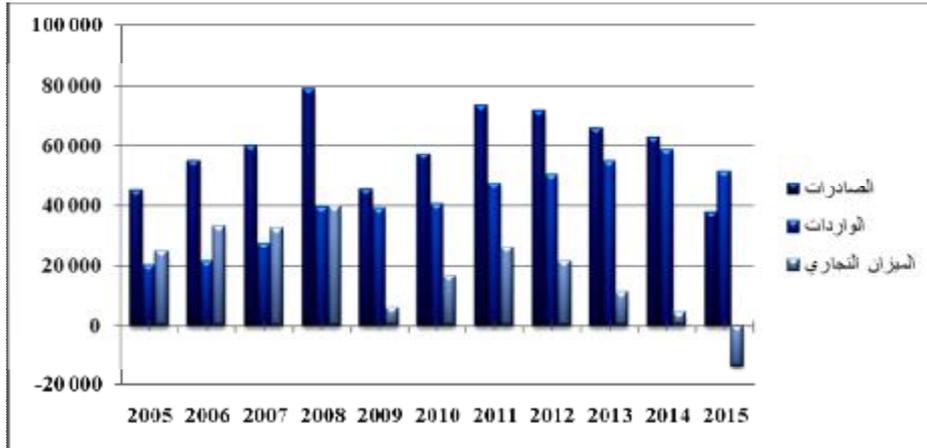
9130	35 724	60 304	63 752	69 804	71 427	صادرات المحروقات
9820	37 787	62 886	65 917	71 866	73 489	مجموع الصادرات
19620	51 501	58 580	54 852	50 376	47 247	الواردات
- 9 800	-13 714	4 306	11 065	21 490	26 242	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS). * - معطيات متعلقة بالأشهر الخمسة الأولى فقط من عام 2016.

سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا إلى 9,82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2016 مقابل 15,39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 (-36.2 بالمائة) أي تراجع بقيمة 5.57 مليار دولار. ومن جهتها عرفت الواردات انخفاضا لكن بوتيرة أقل وسجلت 19.62 مليار دولار مقابل 22.62 مليار دولار (-13.26 بالمائة) أي بانخفاض بـ 03 مليار دولار خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر أنه مع كل انخفاض في الصادرات الإجمالية منذ سنة 2011، هناك تزايد في الواردات، الأمر الذي أعقبه تراجع في رصيد الميزان التجاري ليتحقق العجز في سنة 2015، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تطور صادرات وواردات الجزائر والميزان التجاري خلال الفترة (2005-2015) القيمة: بالمليون دولار



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (04).

4. استخدام السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انخيار

أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا، حيث تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014/12/31، ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 2016/05/22 أي بمعدل انخفاض بلغ نسبة 25.32 بالمائة.

5. استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الأورو كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات (65 بالمائة منها مصدرها منطقة الأورو) وهذا عبر جعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب عليها.

والجدير بالذكر أن الهدف الرئيسي من تخفيض قيمة العملة والذي لم يتم ذكره في حالة الجزائر، والمتمثل في تشجيع الصادرات، شروطه غير متوفرة تماما في الجزائر، لأنها تعتمد في معظم صادراتها على قطاع المحروقات، والذي هو مسعر بعملة الدولار الأمريكي، أي أن الجزائر لا تحوي قاعدة صناعية تصديرية متنوعة، وبالتالي فهي لا تستوفي شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

المحور الثالث: جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري والطلول البديلة

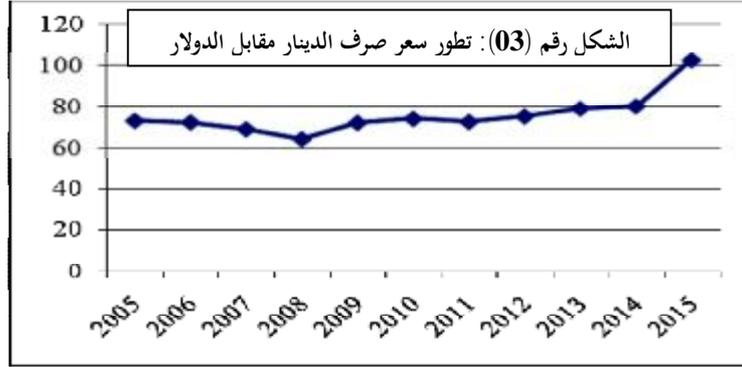
إذا كانت سياسة تخفيض العملة في الاقتصاديات النفطية تؤدي إلى رفع مداخيلها من التصدير مقومة بعملتها الوطنية، فإن هذا الانخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية له بالمقابل تداعياته السلبية على الاقتصاد.

أولاً: جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن أهم الأسباب التي تحول خفض الدينار دون جدوى في مواجهة الأزمة المالية للبلاد هي:

1. نشوء وتفشي ظاهرة "التضخم المستورد" نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات من الغذاء والدواء واللباس عند تقويمها بالعملة المحلية، وهو ما يعني تدهور القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما أصحاب الدخول الثابتة، مما يزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي للبلد. أما بخصوص التضخم فبلغت نسبته 5,3 بالمائة في سبتمبر 2015 وهو معدل "لا يمكن تفسيره بعدم ملائمة العرض للطلب ولا بتوسع الكتلة النقدية التي زادت لتصل مستوى تاريخي منخفض ولا حتى بالأسعار العالمية للمواد الخام المستوردة". وقد صرح محافظ بنك الجزائر "محمد لكصاسي" في خطاب له بالمجلس الشعبي الوطني بأنه يجب البحث عن الأسباب العميقة (للتضخم) في الخلل في السوق خصوصا في سوق المواد الفلاحية الطازجة¹⁵. غير أن هناك أسباب عديدة أخرى، أهمها زيادة معدلات الضرائب والرسوم الجمركية.

2. مهما انخفض الدينار فإن السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب بديلة تنتج داخل الوطن، وحتى إن وجدت فإن الثقافة التفاحرية للمستهلك الجزائري بتفضيله لكل ما هو ألماني وفرنسي على حساب كل ما هو جزائري يزيد من حدة الاستيراد. فمن خلال الشكل أدناه، نلاحظ أن الدينار الجزائري في انخفاض مستمر أمام الدولار الأمريكي منذ سنة 2008، ورغم ذلك، فهناك تزايد مستمر في الواردات (باستثناء سنة 2015 لأسباب مالية أخرى)¹⁶. والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (01) و(04).

3. عمقت اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية حجم الواردات والذي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، حيث أدى التفكيك الجمركي المتواصل إلى غاية 2020 كما هو منصوص عليه في الاتفاقية، إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية نتيجة خفض كلفتها بعد الإقضاء التدريجي لكلفة الرسوم الجمركية؛

4. أدى خفض الدينار إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من مدخلات الصناعة من المواد الأولية، مما جعل كلفة مخرجات الصناعة من المنتجات غالية الثمن مقارنة بنظرائنا التجاريين، وهذا ما أدى وسيؤدي إلى إضعاف تنافسية الصناعات المحلية وبالتالي غلق الكثير من المصانع، مما سيؤدي إلى انكماش الإنتاج المحلي؛

5. إضعاف الثقة في مجال إدارة الأعمال، حيث أن المستثمرين المحليين والأجانب لا تكون لديهم أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي لسعر صرف الدينار ماعدا توقع انخفاضه المستمر، الأمر الذي يحول دون تمكنهم من اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من ذلك، وهذا في ظل ضعف آليات التغطية والوقاية من مخاطر أسعار الصرف في الجزائر؛

6. تعرض المستثمرين الأجانب لخسائر صرف فادحة عند تحويل أموالهم من داخل الوطن إلى بلدانهم الأصلية، مما قد لا يحفزهم على مواصلة استثماراتهم؛

7. خفض الدينار يقابله انخفاض في هوامش أرباح المستوردين عند تحويلها إلى العملة الأجنبية، الأمر الذي يتطلب استيراد وحدات أكبر للحصول على نفس الأرباح التي كانوا يحققونها في الفترة السابقة التي سبقت سياسة التخفيض، الأمر الذي يعمل على زيادة الواردات وليس تخفيضها؛

8. استمرار انخفاض قيمة الدينار لاسيما مقابل عملات بلدان الجوار كتونس والمغرب سيؤدي إلى استمرار واستفحال ظاهرة التهريب للسلع الجزائرية المدعومة من طرف الدولة (كالبنزين...) لبيعها في هذه الدول وتحقيق مكاسب، وهذا على حساب تكبير الخزينة العمومية خسائر دعمها لأسعار هذه السلع.

ثانياً: الحلول الأكثر نجاعة من سياسة تخفيض قيمة الدينار

صحيح أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان لها تأثير نسبي في تراجع فاتورة الواردات خاصة منذ سنة 2015، غير أن هذه السياسة تعتبر بمثابة دواء مسكن للألم، وليس علاجاً جذرياً للمرض، فعلاج الأزمة يتطلب اتخاذ إصلاحات هيكلية، نقترح منها ما يلي:

1. صياغة سياسة اقتصادية تصديرية بديلة:

بما أن التدخل في سوق الصرف من قبل البنك المركزي قد تكون سياسة ناجحة في الأجل القصير فقط، فإن الأجل الطويل يقتضي صياغة سياسات اقتصادية تعمل على زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الفلاحي والسياحي والمنتجات التقليدية، مستفيدة من تنافسية السعر بسبب انخفاض قيمة الدينار. وزيادة القدرة على التصدير ستعمل على توفير

معروض إضافي من النقد الأجنبي من شأنه دعم قيمة الدينار مستقبلاً، وهذا طبعاً إذا افترضنا أن المصدريين سيحولون مداخيلهم من التصدير إلى العملة الوطنية.

2. منح استقلالية أكثر للبنك المركزي:

من المتعارف عليه أن عدم تقييد البنك المركزي بقواعد ثابتة عند إجراء السياسة النقدية واعتماده على السلطة التقديرية يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد باستفحال التضخم الذي يؤدي إلى تضرر القوة الشرائية للنقود. ومن هذا الأساس تبرز أهمية استهداف المعروض النقدي بتبني قاعدة ثابتة لنمو النقد، بمعنى أنه ينبغي إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو النقد بحيث يكون مساوياً لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، تاركاً مستوى الأسعار دون تغيير. فإذا كان المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل 2% في سنة معينة، ينبغي أن يسمح للبنك المركزي بزيادة المعروض النقدي بنسبة 2%. ولا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية المتعلقة بالحفاظ على القدرة الشرائية للنقد، إلا بوجود استقلالية كاملة للبنك المركزي (عن الحكومة) في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.

3. ضرورة تنمية القطاع السياحي:

تمتاز الجزائر بمقومات سياحية متنوعة وثرية في معظم مدنها وولاياتها، لكن وبالرغم من ذلك، فإن القطاع السياحي بالجزائر لم يرق إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته ضعيفة جداً إذا ما قارناها بالبلدان المجاورة، على الرغم من امتلاكها لمناطق سياحية راقية وشريط ساحلي وتنوع مناخي... إلخ.

4. خلق وتوسيع مكاتب الصرف:

أنشئت مكاتب الصرف بموجب القانون 07/95 المؤرخ في 13/12/1995 والتعليمية 96/8 المؤرخة في 18/18/1996، غير أن تطبيقها لا زال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب. إن هذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال وتجنب التعامل في السوق السوداء من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ما دام هناك بديل أفضل وأضمن هو مكاتب الصرف، فضلاً عن أن هذه المكاتب هي وسيلة مصاحبة للسياسة السياحية التي تدر موارد مالية بديلة للدولة¹⁷.

ويمكن القول أنه على البلدان النفطية أن تولي أهمية وأولوية خاصة لمسألة الاستقرار في سعر الصرف بدلاً من التدخلات المستمرة في تغيير قيمته، كونه من الرموز الأساسية للاستقرار النقدي والمالي، وأحد أبرز دعائم الثقة في العملة والاقتصاد الوطني.

خاتمة:

إن الوضع المتأزم الذي يعرفه اقتصادنا لا يعود إلى تراجع الأسعار الدولية للمحروقات، وإنما زاد هذا الأخير من تفاقم الوضع الاقتصادي للبلد. والواقع أن الاقتصاد الوطني يعاني منذ فترة طويلة من صعوبة تنويعه، ولم يسعه سوى تعزيز تبعيته للمحروقات. ويواجه الاقتصاد الجزائري وضعاً عويصاً يستدعي ضرورة إجراء تغيير هيكلي نحو تنويع أكبر للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد، وخاصة الديمومة، ومن ثم يكون أقل عرضة للصدمات الخارجية.

نتائج الدراسة:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من بين الحلول السريعة والجاهزة لمعالجة الاختلال في موازين مدفوعات الدول وهي السياسة المفضلة للحكومة الجزائرية، خاصة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين؛
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الصادرات نظراً لعدم توفر شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة، ورغم ذلك نجد أن عملية التخفيض مازالت متواصلة؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري زاد من تكلفة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي ساهم نسبياً في تراجع فاتورة الواردات، خاصة منذ سنة 2015، غير أن هذه السياسة تبقى غير كافية ولها تداعيات سلبية أكثر؛
- أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها؛
- نظراً للتدخلات المتكررة في تخفيض قيمة الدينار الجزائري فإن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام الصرف الثابت المحدد إدارياً، رغم إعلان السلطات النقدية بأنها تتبع نظام التعويم المدار والذي نجد فيه الانخفاض وفق قوى العرض والطلب بدلاً من التخفيض المتعمد؛
- إن رفع قوة الدينار الجزائري لا يعني بالضرورة تقريبه إلى سعر صرف الدولار أو الأورو كما يعتقد البعض، فسعر صرف الدينار أعلى من الين الياباني، والدينار الأردني أعلى من الأورو ولكن هذا لا يعكس القدرة الشرائية ولا قوة اقتصاد البلد.

التوصيات:

نقترح الإجراءات التالية:

- ضرورة إعطاء أولوية أكبر لاستقرار سعر صرف الدينار الجزائري بدلاً من تخفيضه، باعتباره أحد أبرز دعائم الثقة في الاقتصاد الوطني وخاصة من قبل الاستثمار الأجنبي؛
- ضرورة إتباع الحلول الإستراتيجية التي تلمس القطاعات غير النفطية، وتنويع القاعدة التصديرية والإنتاجية، بدلاً من الحلول الترفيحية المؤقتة على غرار سياسة تخفيض قيمة العملة؛
- يعتبر نظام الصرف الثابت إلى سلة من العملات، نظاماً مثالياً للجزائر في الفترة الحالية عليها إتباعه، مع إعطاء أولوية لعملات الدول الأكثر تعاملًا مع الجزائر في مجال التجارة الخارجية؛
- ضرورة خلق وتوسيع مكاتب للصراف في جميع الولايات والبلديات لتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي للعملة الأجنبية من جهة، وباعتباره إجراء مصاحب للسياسة من جهة أخرى؛
- العمل على إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي عن الحكومة، بعدم خضوعه لقرارات وإملاءات هذه الأخيرة التي تكون غالباً مبنية على قرارات غير مدروسة، وتركيزه أكثر على هدفه الأساس وهو الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع المالية العامة للدولة على مسار أكثر ثباتاً (أو) بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط، من خلال العمل على تنمية القطاعات غير النفطية كمصدر بديل للدخل؛
- في ظل تراجع سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات العالمية والعربية، ونظراً لأن العملة النقدية (1 دج) لم تعد تُتداول ما بين الأفراد وفي السوق النقدي، نقترح في هذا الصدد تحويل 10 دج إلى 1 دج؛ أي يتم إنقاص صفر في جميع الأسعار والرواتب والمعاملات النقدية والمالية. إن الوضع الراهن، يتيح، بفضل صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، فرصة سانحة لسنتين أو ثلاث سنوات، ينبغي استغلالها من أجل الدخول في منعطف ناجح نحو نموذج للنمو أكثر فعالية وأكثر مرونة على وجه الخصوص.

الهوامش :

- 1- للاطلاع أكثر حول هذا الموضوع يمكن مراجعة مداخلة "السيد عبد الرحمان عمور" -المدير السابق لمطبعة النقود بالبنك المركزي الجزائري- بالندوة التاريخية حول "الذكرى الـ 49 لتأسيس العملة الجزائرية" المنظمة من قبل جمعية مشعل الشهيد بالتنسيق مع يومية المجاهد يوم: 30 أبريل 2014، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/58794>
- 2- تعتبر منطقة الفرنك منطقة نقدية واقتصادية وثقافية موحدة، تجمع فرنسا وأربع عشرة دولة من إفريقيا هي: البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو، غرب إفريقيا الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو، غينيا الإستوائية، الغابون، التشاد وجزر القمر.
- 3- بحسب "عبد الرحمان عمور" فإن إعطاء اسم للعملة الجزائرية، قد كان بادئ الأمر محل نقاش بين استخدام تسمية "الدرهم" أو "الدينار". وقد استقر الأمر في نهاية المطاف على تسمية "الدينار".
- 4- بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 216.
- 5- وكالة رويترز "الدينار الجزائري ينزل لمستوى قياسي وسط جهود لكبح الواردات" الاثنين 17 أوت 2015. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0QM19720150817>
- 6- الربط الرخو (soft peg): أي تثبيت قيمة العملة مقابل عملة أخرى أو سلة عملات مع الاحتفاظ بحق تعديل هذه القيمة.
- 7- بربري محمد أمين "سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 - 2003" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف 2004-2005، ص ص: 88-92.
- 8- آيت يحي سميح "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع" مجلة الباحث - عدد 09/2011، جامعة ورقلة، ص: 69.
- 9- يمكن تعريف ظاهرة الخوف من التعويم على أنها "التحفظ من ترك معدل الصرف عائماً بحرية بالرغم من الإعلان الرسمي للتعويم".
- 10 Dominique Plihon "Les taux de change" édition la découverte, Paris, 1991, p:91.
- 11- عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 151.
- 12- نوزاد عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 130.

¹³ - عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:134.

¹⁴ - IMF, "Algeria: 2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report" IMF Country Report No; 16/127; 29 April 2016, P : 26.

¹⁵ - وكالة الأنباء الجزائرية، تدخل محافظ البنك المركزي "محمد لكصاسي" بكلمة ألقاها بالمجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية والنقدية للبلاد" بتاريخ: 22 مارس 2016.

¹⁶ - Direction Générale des Douanes de L'Algerie , "STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE" Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Mois de janvier 2016, P : 05.

¹⁷ - محمد راتول "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف-الجزائر، العدد04، جوان 2006، ص: 254.